



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



السياسات العمومية وأهميتها في ترقية السياحة المحلية في الجزائر

Public policies and their importance in promoting local tourism in Algeria

محمد زهير بودراع¹، مراد بن جلول².

¹ جامعة صفاقس، طريق المطار كلم 0.5 ص.ب. 1169 - 3029 صفاقس، مخبر الحوكمة والتنمية الترابية GDT، تونس.

² جامعة تونس، 92، شارع 9 أفريل 1938 تونس 1007، مخبر الحوكمة والتنمية الترابية GDT، تونس.

Key words:

Local Tourism

Public policies

Urban Planning.

Abstract

This research paper aims to explore how to make the national strategy for the development of local tourism successful by strengthening the role of public policies. The goal is to establish a sophisticated tourism industry that meets the needs of the national market and aligns with the international standards demanded by local tourists, both residents and non-residents. The study employs both descriptive and analytical approaches to identify the minimum conditions and necessary circumstances that public authorities must create to enable tourists to achieve their goals in local tourism. The findings reveal that the Algerian authorities depend on the crucial role of local communities in this process. However, these communities lack the legal, material, and human resources necessary for developing and promoting this vital sector. Consequently, it is essential for public authorities to focus on developing the role of local communities in tourism by introducing new laws that provide them with the freedom to take initiative and movement, along with ensuring financial independence that would allow for the successful implementation of appropriate tourism projects. This would enable the creation of wealth and ultimately promote and capitalize on this promising sector in Algeria.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2024-11-28

القبول: 2025-06-22

الكلمات المفتاحية:

السياحة المحلية

السياسات العمومية

التهيئة العمرانية.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور السياسات العمومية في تعزيز السياحة المحلية في الجزائر، وذلك بهدف تأسيس صناعة سياحية متميزة تلبي احتياجات السوق الوطنية وتتماشى مع المعايير الدولية التي يتطلبها السياح، سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين. اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد الشروط والظروف الملائمة التي يجب أن توفرها السلطات العمومية لتمكين السياح من تحقيق أهدافهم من السياحة المحلية. من خلال هذه الدراسة، تبين لنا أن السلطات الجزائرية تعتمد على الجماعات المحلية لتحقيق هذا الهدف، ولكن هذه الجماعات تفتقر إلى الآليات القانونية والمادية والبشرية التي تمكنها من تطوير هذا القطاع الحيوي. لذلك، يجب على السلطات العمومية العمل على تعزيز دور الجماعات المحلية في مجال السياحة عبر صياغة قوانين ولوائح تمنحها حرية المبادرة وتضمن لها الاستقلال المالي لتنفيذ مشاريع سياحية قادرة على خلق الثروة وتعزيز هذا القطاع الواعد في الجزائر والاستفادة من عوائده.

1. إشكالية الدراسة

يسهم القطاع السياحي بشكل كبير في تنمية الاقتصاديات الوطنية والإقليمية، من خلال تأثيراته المباشرة وغير المباشرة التي تعزز النشاط الاقتصادي وتدعم التنمية المحلية. كما يساهم في الحد من البطالة وتحسين الدخل، بالإضافة إلى دوره الفعال في تطوير البنية التحتية وتعزيز الوعي البيئي والحفاظ على المواقع الأثرية. لذلك، أصبح تطوير السياحة أمراً بالغ الأهمية، خصوصاً في الجزائر التي تسعى إلى تقليص اعتمادها على المحروقات والطاقة، مع التركيز على قطاعات أخرى مثل السياحة نظراً لما تتمتع به من إمكانيات سياحية ضخمة.

لضمان نجاح الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة وتأسيس صناعة سياحية مزدهرة تلبي احتياجات السوق المحلية والدولية وتتماشى مع المعايير العالمية، يجب توفير الشروط والمعايير اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. يشمل ذلك تطوير الهياكل والنظم السياحية، وتحسين جودة الخدمات، وضمان توفير الأمن للسياح. تحاول السلطات الجزائرية توفير هذه الشروط من خلال تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، بالإضافة إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، عبر تفعيل دور الجماعات المحلية في استغلال وتعزيز المقومات السياحية للجزائر. هذا سيسهم في تحسين جودة الخدمات السياحية المحلية.

ويفرض هذا تساؤلاً رئيسياً: هل تساهم الجماعات المحلية في الجزائر في نجاح الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة المحلية؟

التساؤلات الجزئية

هل هناك دور للسلطات العمومية المركزية والمحلية في نجاح استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر؟

هل تتمتع الجماعات المحلية بالاستقلالية والصلاحيات اللازمة للنهوض بالسياحة الداخلية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

ومن أجل الإجابة على التساؤل المطروح تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

– هناك دور كبير للسلطات العمومية المركزية والمحلية في نجاح استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر.

– تتمتع الجماعات المحلية بالاستقلالية والصلاحيات اللازمة للنهوض بالسياحة الداخلية في الجزائر.

– أهداف وأهمية الدراسة

– تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية نوجزها كما يلي:

– التعرف على مدى مساهمة السلطات العمومية والجماعات

المحلية في تعزيز وتفعيل النشاط السياحي بشكل عام، والسياحة المحلية بشكل خاص، من خلال تفعيل آليات التسويق الإعلامي وزيادة الوعي السياحي.

– تحليل دور مخططات التهيئة العمرانية المحلية في دعم وترقية النشاط السياحي في الجزائر.

– دراسة وتحليل الاستراتيجيات والآليات التي وضعتها الجهات المعنية ومدى تأثيرها في تطوير المنتج السياحي الجزائري وتحسين الصورة السياحية للجزائر.

– وتكتسب هذه الورقة البحثية أهمية علمية كبيرة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– تعتبر السياحة من الأنشطة الإنسانية التي عرفها الإنسان منذ القدم، وطورها عبر الزمن لتصبح قطاعاً رئيسياً وهاماً. كما أن السياحة تحولت من هدف مركزي تتبناه الدولة إلى هدف محلي مرتبط بالجماعات المحلية، التي تهدف إلى التميز في هذا القطاع بشكل عام والنهوض بالسياحة الداخلية المحلية بشكل خاص.

– تمتلك الجزائر العديد من المقومات السياحية الكبيرة والمتنوعة التي لا تملكها دول الجوار، والتي شهدت تطوراً ملحوظاً في هذا القطاع. لذلك، تعد السياحة بديلاً استراتيجياً لا غنى عنه في معالجة بعض التحديات التنموية في الجزائر، ولها دور كبير في تحقيق الاستدامة لهذا القطاع.

– منح المشرع الجزائري للبلديات والولايات صلاحيات واسعة في مختلف المجالات، بما في ذلك تنمية وتطوير السياحة، حيث أصبحت هذه الأخيرة تمثل معياراً حضارياً ودعامة رئيسية للدولة.

– الدراسات السابقة

وبغرض التعمق أكثر في موضوع دراستنا ارتأينا الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة التي لها صلة مباشرة بموضوع هذه الورقة البحثية وأهمها:

محمد ضويفي وراضية بن مبارك (2020)، دور الجماعات الإقليمية لترقية السياحة البيئية: دراسة حالة ولاية مستغانم، مجلة الدراسات الحقوقية المجلد 7، العدد 3، سبتمبر 2020.

أكدت هذه الدراسة على أنه لتحقيق التنمية المستدامة يستوجب إعطاء دور فعال للجماعات المحلية الإقليمية لترقية السياحة البيئية، ذلك أن الجزائر تتميز بمقومات طبيعية ومعالم سياحية متنوعة ومهمة، فلا بد من عدم ترك البلدية والولاية في معزل عن سياسة الاستثمار في المجال السياحي، في حين أن القوانين والتشريعات اعتبرتهما الجماعة القاعدية الأساسية للدولة، إذن يفترض أن سياسة الاستثمار السياحي يجب أن تأخذها في الحسبان، لما تتوفر عليه من إمكانيات وقدرات طبيعية وموارد بيولوجية مهمة ومتنوعة.

2.2. مفهوم السياحة المحلية

تتنوع أنواع السياحة وتختلف حسب الرغبات والاحتياجات المتعددة للأفراد، وقد ساهم التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي في هذا التنوع. تم تصنيف السياحة وفقاً لعدة معايير، وأحدها هو الموقع الجغرافي. بناءً على هذا المعيار، نجد السياحة الإقليمية التي تشمل التنقل بين الدول الإقليمية مثل دول المغرب العربي ودول الساحل، وكذلك السياحة الدولية التي تشمل السفر عبر الدول والقارات وخارج حدود الوطن. أما السياحة المحلية فهي تلك التي تتم داخل حدود الدولة نفسها، حيث ينتقل المواطنون لزيارة المواقع الأثرية أو بهدف الاستجمام والترفيه.

بناءً عليه، يمكن تعريف السياحة المحلية الوطنية بأنها نشاط سياحي يتم داخل حدود الدولة، حيث يشارك فيه سكان البلد وزوارها من أماكن إقامتهم بهدف السياحة لمسافة تزيد عن 80 كيلومتراً من محل إقامتهم، وتستمر لمدة لا تقل عن 21 ساعة، ولا تتجاوز السنة، على أن يعودوا إلى مقر إقامتهم الأصلي.

من هنا، يمكن اعتبار النشاط سياحياً إذا كانت مدته لا تقل عن 21 ساعة، وهو ما يعبر عن الرحلات السياحية الداخلية، أما إذا كانت المدة أقل من ذلك فتعد رحلات ترفيهية. يمكن أيضاً تعريف السياحة المحلية على أنها تلك التي يمارسها المواطنون داخل دولتهم، حيث يمكنهم زيارة واستكشاف المناطق السياحية المحلية، مما يعزز ارتباطهم ببلدهم ويدعم زيادة الوعي السياحي لديهم، فضلاً عن تشغيل المؤسسات السياحية على مدار العام. (اللاوي، 2020، ص 55).

3.2. دور السياحة المحلية في التنمية الاقتصادية

تلعب السياحة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، حيث تعد مصدراً هاماً للدخل وتحسين مستوى حياة الأفراد من خلال توفير فرص عمل والمساهمة في تقليل البطالة. كما تساهم في تعزيز القطاعات الاقتصادية والاستثمارية المرتبطة بها، مثل النقل والصناعة التقليدية، وغيرها. ومن أبرز هذه القطاعات:

- قطاع النقل: حيث يساهم في تنشيط حركة تنقل المسافرين سواء كانت جوية، برية أو بحرية، مما يزيد من إيرادات هذا القطاع ويعزز قدرته على التوسع والاستثمار، مما يساهم في جذب السياح.

- قطاع التجارة: الذي يساهم في تعزيز الاقتصاد من خلال تحسين المنتجات والبضائع التي يجب توفيرها للسياح.

- قطاع الصحة: من خلال توفير فرص عمل عديدة، خصوصاً في أماكن الراحة والحمامات المعدنية وغيرها من المنشآت الصحية.

- قطاع الصناعة التقليدية: حيث تنشيط الحرف اليدوية والتقليدية المحلية استجابة لطلب السياح على هذه المنتجات.

انتصار الكرد (2017)، دور الجماعات المحلية في التنمية السياحية، مقال بمجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد الثالث، سبتمبر 2017.

توصلت هذه الدراسة إلى أن السياحة نشاط اقتصادي-اجتماعي وإنساني يمثل قوى فاعلة ولديها تأثير في حياة المجتمعات، حيث أنها أصبحت تحتل مكانة لا يستهان به في حياة الأفراد والمجتمعات والدولة ككل، لذا كانت الحاجة لتخطيط وتنفيذ هذا القطاع، لضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة منه، كما أكدت الدراسة على ضرورة ذكر الدور اللوجستي للجماعات المحلية في تنمية سياحية مستقبلية وهذا بإعداد برنامج عملي يضعها يلزمها بإحداث التنمية السياحية المحلية ككل.

- منهج الدراسة

نعمت في دراستنا هذه على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم والمعلومات المتعلقة بمجال الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل تلك المعلومات وتفسيرها واستخلاص النتائج منها. حيث سنتناول في المحور الأول استراتيجية التهيئة العمرانية وفقاً للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وفي المحور الثاني سنتخصص في تحليل استراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ثم نقوم بدراسة وتحليل الآليات التي تساهم في تطوير واستدامة السياحة المحلية في الجزائر.

2. الإطار المفاهيمي للسياحة المحلية

د السياحة من أهم القطاعات الحيوية التي تساهم في تنمية الاقتصاد، وذلك من خلال دورها البارز في إدخال العملة الصعبة وتوفير فرص عمل متنوعة في مختلف المجالات. بالإضافة إلى ذلك، تساهم السياحة في تطوير العديد من المناطق، مما يجعلها أساساً مهماً للعديد من الدول.

1.2. تعريف السياحة

- يدخلون البلاد على متن سفينة ويظلون فيها أثناء رحلتهم البحرية.

- الزائر: هو الشخص الذي يدخل الحدود الوطنية دون ممارسة أي وظيفة أو مهنة مأجورة ودون الإقامة في البلد، ويشمل السائح والجوال.

- السائح: هو كل شخص عبر الحدود لفترة محدودة لا تقل عن 24 ساعة، ويأتي بهدف السياحة أو الزيارة كما تم تحديده في التعريفات السابقة. (عوينات، 2013، ص 25)

تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية حديثة تنبع من الحاجة المتزايدة للاستجمام والراحة والاستمتاع بجمال الطبيعة، كما تساهم في تعزيز التواصل بين الشعوب وبين مختلف فئات المجتمع. وتعتبر هذه الاتصالات نتيجة لتوسع التجارة والصناعة وتقدم وسائل النقل

2.2.3. الأسلوب التشاركي أو التشاوري

وهو الأسلوب الذي يعتمد على مبدأ المشاركة بين الدولة والأفراد والقطاع الخاص من خلال منظمات المجتمع المدني المختلفة. في هذا الأسلوب، يتم إعطاء الأولوية في عملية التهيئة للأطراف المعنية بها، بحيث لا تُعتبر التهيئة هدفاً في حد ذاته. ويسود هذا النموذج في البلدان الرأسمالية.

3.3. أهداف التهيئة العمرانية

تهدف التهيئة العمرانية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الواضحة والمحددة، وهي:

- تحقيق مبدأ التوازن في توزيع السكان جغرافياً، وتقليل التباين والتميز التنموي بين الأقاليم أو داخل الإقليم الواحد، من خلال خلق مراكز نمو جديدة تستجيب لسياسات التنمية على المستويين الوطني والإقليمي.

- رفع المستوى المعيشي للسكان في الأقاليم عبر توفير فرص العمل والنشاط، والحد من ظاهرة البطالة (مثل الهجرة الريفيه).

- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الأقاليم المحلية، مع توجيه التنمية لتتناسب مع الإمكانيات المحلية من الموارد البشرية والطبيعية.

- تجسيد مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة في توزيع التنمية، من أجل الحد من الفوارق الإقليمية.

- تنمية أقاليم الدولة المختلفة، وتوزيع الاستثمارات والخدمات بشكل متوازن وعادل لتخفيف الضغط على المدن الكبرى.

- الحد من المشكلات التي تواجه المراكز الحضرية، مثل السكن والنقل والتلوث والخدمات.

- إنشاء نظام إدارة لامركزي، حيث يتولى الإقليم دوراً رئيسياً في قيادة وتوجيه عملية التنمية المحلية، مع ضرورة إشراك السكان في إعداد ومتابعة وتنفيذ خطط التنمية الإقليمية.

4.3. إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في مختلف الأقاليم الوطنية

تولى الدولة إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الذي يُصادق عليه من خلال التشريع لمدة 20 سنة، مع إجراء تقييمات دورية وتحسينات كل خمس سنوات. يهدف هذا المخطط إلى تنمية الإقليم الوطني بشكل منسجم بناءً على خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي، ويسعى لتحقيق الأهداف التالية (حسين، 2015، ص 63-64):

- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروات الوطنية وتوفير فرص التشغيل.

- تحقيق التساوي في الفرص والتقدم لجميع المواطنين.

• قطاع الفلاحة والصناعة: من خلال تطوير المنتجات المحلية، سواء كانت صناعية أو فلاحية، لتلبية احتياجات ورغبات السياح.

3. التهيئة العمرانية

تعد التهيئة العمرانية أداة فعالة ضمن السياسات العمومية وفقاً للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم. ويشمل هذا المفهوم مجموعة من الأعمال المدروسة التي تهدف إلى تنظيم محكم ومتناغم في توزيع السكان والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية والتجهيزات ووسائل الاتصال ضمن نطاق جغرافي معين. وبالتالي، فإنها تمثل عملية إرادية تنفذها السلطات العمومية أو توجه من قبلها على مختلف المستويات، بدءاً من المستوى الوطني وصولاً إلى المستوى المحلي، مروراً بالمدينة والحي السكني.

1.3. مفهوم التهيئة العمرانية

يقصر تطبيق مفهوم التهيئة العمرانية على التجمعات الحضرية السكانية، ويشمل ذلك مجموعة من الإجراءات التشريعية والفنية والعقارية والجمالية التي تهدف إلى تنظيم وتصميم المجال العمراني بشكل محكم، مع ضمان حسن إدارته للوصول إلى الأهداف المرجوة، مثل الاستغلال الأمثل للفضاء العمراني وتحسين ظروف السكن المختلفة وزيادة إنتاجية السكان، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية.

وبالتالي، يحافظ مفهوم التهيئة العمرانية على معناه الشامل، حيث يتضمن جميع التدخلات الضرورية التي تهدف إلى جعل المدينة نظاماً حياً وموحداً، يتيح التعايش بين العناصر الحديثة والقديمة بانسجام وحركية، مع التوافق على جميع المستويات بما يحفظ الموارد الطبيعية.

2.3. التهيئة الإقليمية لتهيئة الإقليمية

التهيئة الإقليمية هي مجموعة من الأعمال والأنشطة المشتركة التي تهدف إلى توزيع وتنظيم السكان والأنشطة والمباني والمرافق ووسائل الاتصال عبر المجال الإقليمي. بوجه عام، تشمل التهيئة الإقليمية مجموعة من التدخلات التي تطبق في المجال السوسيوإقليمي لتحسين تنظيمه وتعزيز وظائفه. وتتنوع أشكال هذه التدخلات لتشمل رد الاعتبار، التجديد، وإعادة الهيكلة، وغيرها. وفي إطار خاص من التنظيم، تعتمد الدولة على هذه التدخلات لتنظيم العلاقات بين الأقاليم المتباينة، بهدف تحقيق تكافؤ الفرص بين هذه الأقاليم أو إعادة التوازن بينها داخل الدولة. ويتطلب ذلك التنسيق بين جميع الأطراف المعنية بالتهيئة. كما يمكن التمييز بين أسلوبين رئيسيين في التهيئة، هما:

1.2.3. الأسلوب التوجيهي

وهو الأسلوب الذي تفرض فيه الدولة مخطط التهيئة دون أخذ آراء الأطراف المعنية بعين الاعتبار. وقد ساد هذا النموذج في العديد من دول العالم الثالث.

- توزيع الموارد والوسائل اللازمة للتنمية بين الأقاليم والمناطق، بهدف تخفيف الضغط على السواحل والمدن الكبرى، مع تعزيز وتطوير المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.
 - دعم وتطوير المناطق الريفية والأقاليم التي تعاني من صعوبات، من أجل استقرار سكانها.
 - إعادة التوازن للبنية التحتية الحضرية وتعزيز الوظائف الجهوية والإقليمية للمدن الكبرى.
 - حماية الفضاءات والمجموعات الهشة بيئياً واقتصادياً، والعمل على تثمينها.
 - حماية السكان والأقاليم من المخاطر المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.
 - تعزيز وحماية الموارد التراثية والثقافية والطبيعية، والتوظيف العقلاني لهذه الموارد لضمان حفظها للأجيال القادمة.
- (حسين، 2015، ص 63-64)
- 1.4.3. المخطط الوطني للتهيئة العمرانية S.N.A.T
- يرتكز المخطط على عمل وتنظيم منسق يشمل كافة قطاعات الدولة، مع مراعاة ضرورات التنمية المستدامة ومتطلبات التضامن الوطني، بالإضافة إلى خصوصيات الأقاليم وعوايقها. ويحدد المخطط التوجيهات التالية:
- تحقيق إعادة توزيع متوازن للأنشطة المختلفة والتعمير، إلى جانب وضع استراتيجية عامة لاستغلال الأراضي الوطنية وقواعد تنظيمها.
 - ضبط المبادئ التي تنظم الهياكل الأساسية الكبرى، سواء المادية أو الفكرية، مع تحديد مواقعها وربطها بشبكات الاتصالات والخدمات العامة ذات المنفعة الوطنية.
 - تحسين مستوى الحياة من خلال تحديد الآليات التي تدمج فيها سياسات التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتعليمية، والبيئية، والإسكانية، لضمان توزيع عادل للموارد المالية والجبائية. كما يشمل ذلك وضع محاور تنمية تمتد عبر الحدود الوطنية، في سياق دعم تنمية المجموعة المغاربية.
- (المخطط التوجيهي للتهيئة العمران، 1990، ص 42)
- 2.4.3. المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية S.R.A.T
- يعد المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية مبادرة تبنها الدولة باعتبارها الجهة المسؤولة عن رسم وتوجيه سياسات التنمية والتهيئة الإقليمية، ويتم إعداده بالتشاور مع الندوة الاقتصادية والاجتماعية. يهدف هذا المخطط إلى شرح وتوضيح التوجيهات والمبادئ المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مع تقديم رؤية مستقبلية واضحة لكل إقليم. ويشمل هذا المخطط المهام التالية:
- تحديد وضبط الأهداف الرئيسية لتثمين الموارد في الأقاليم
- الجهوية.
- توضيح قواعد توطین السكان وضمان التوزيع المتوازن للمجموعات الفرعية ضمن الإقليم.
 - تفصيل تنظيم الهياكل الأساسية، والبرامج، والتجهيزات الهيكلية.
 - تحديد تنظيم وتوزيع البنية الحضرية بشكل متناسق.
 - تحديد المناطق ذات الأولوية للتضامن الكبير.
 - ضمان التنسيق بين مختلف المبادرات المتعلقة بالعمل الاقتصادي. (CENEAP، 2008، ص 26)
- 3.4.3. المخطط الولائي للتهيئة P.A.W
- تقوم كل ولاية بإعداد مخططها الخاص للتهيئة بالتشاور مع الجهات المعنية، بما في ذلك الأعوان الاجتماعي والاقتصاديون، والمجالس الشعبية المحلية، وممثلو الجمعيات المهنية. يهدف هذا المخطط الولائي إلى توضيح التوجيهات المعتمدة في المخططين الوطني والجهوي، ومواءمتها مع خصوصيات الإقليم المعني. كما يركز على إدخال التوجيهات الخاصة لكل منطقة من البلديات المكونة للولاية. ويتم تنظيم هذا المخطط وفقاً للمعايير التالية:
- ◀ تحديد التوجيهات الرئيسية على المستوى البلدي.
 - ◀ وضع توجيهات التنمية والمخطط اللازمة لإعادة التوازن في توزيع الأنشطة الاقتصادية وتوطین السكان بين البلديات المختلفة والمساحات المخططة.
 - ◀ تنظيم الهياكل والمناطق الأساسية للأنشطة الاقتصادية والبنية التحتية في التجمعات الحضرية والريفية، مع الالتزام بالسلم التصاعدي العام وبما يتماشى مع خيارات المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية.
 - ◀ تحديد قواعد التماسك الزمني والقطاعي لتطوير الولاية وضمان ارتباطها بالمخطط الجهوي.
 - ◀ تنظيم الإقليم بشكل متكامل بين البلديات وفق كيانات جيو اقتصادية متجانسة، مما يساهم في تعزيز التضامن والتكامل، وهما أساس التنمية المحلية الفعالة والمستدامة. (المركز الوطني للدراسات والتحليل حول السكان والتنمية CENEAP، 2008، ص 62)
4. استراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية
- تهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير منتج سياحي وطني جزائري يلبي طموحات ورغبات السياح، مع الالتزام بالمعايير الدولية التي تتيح له دخول الأسواق العالمية. لتحقيق ذلك، يستلزم وضع استراتيجيات وآليات عمل تفاعلية تجمع بين السلطات العمومية المركزية والمحلية، بالإضافة إلى الفاعلين والشركاء في القطاع السياحي. وقد حدد هذا المخطط خمسة أهداف رئيسية لتنفيذ سياسة سياحية جديدة، وهي:

- تطوير اقتصاد بديل للمحروقات.
- تعزيز صورة الجزائر على المستويين الداخلي والخارجي، وجعلها وجهة سياحية مميزة.
- تنشيط التوازنات الكبرى وتأثيرها الإيجابي على مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تهمين التراث الثقالي والتاريخي مع مراعاة الخصوصيات المميزة لكل منطقة في الجزائر.
- تحقيق تكامل دائم بين تعزيز السياحة والمحافظة على البيئة.
- تستند الاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية في الجزائر إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الذي يغطي مختلف أقاليم الوطن، بما في ذلك الإقليم الساحلي، المناطق الجبلية، إقليم الهضاب العليا والسهوب، وكذلك إقليم الجنوب.
- (شريط، 2015، ص 145)
- 1.4. إستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الإقليم الساحلي
- الالتزام بتطوير المناطق الساحلية بشكل متحضر واستغلالها بشكل منظم.
- تعزيز أنشطة الصيد البحري وتنمية مختلف الأنشطة المرتبطة به.
- حماية المناطق الساحلية، بما في ذلك الجرف القاري ومياه البحر، من التلوث.
- الحفاظ على المناطق الرطبة وصونها.
- حماية التراث الأثري المائي وضمان استدامته.
- 2.4. إستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في المناطق الجبلية
- الالتزام بالشروط الخاصة بالتوسع العمراني في المناطق الساحلية واستغلالها بشكل متوازن.
- تعبئة الموارد المائية باستخدام التقنيات المناسبة.
- تطوير تربية المواشي والزراعة في المناطق الجبلية، وإنشاء وتوسيع المساحات الزراعية المسقية.
- الحفاظ على الغابات من خلال استغلالها بطريقة مستدامة وتنفيذ برامج إعادة التشجير.
- حماية التنوع البيولوجي وضمان استدامته.
- استغلال الموارد المحلية عبر تطوير وتحسين الصناعات التقليدية، والسياحة، والأنشطة الترفيهية بما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الجبلي.
- تعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة الملائمة لطبيعة الاقتصاد الجبلي.
- تقليل العزلة عن هذه المناطق من خلال تحسين شبكات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- توفير التجهيزات والخدمات الأساسية لضمان حياة كريمة في هذه المناطق.
- حماية الممتلكات التاريخية والثقافية والأثرية، والعمل على صونها وتثمينها.
- 3.4. إستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بإقليم الهضاب العليا والسهوب
- تكييف نظم الاستغلال الريفي لتناسب الخصوصيات المميزة للسهوب.
- استغلال الموارد المائية الباطنية والسطحية بشكل عقلاني، مع تنفيذ التحويلات الضرورية من الشمال إلى الجنوب.
- مكافحة التصحر والحد من الاستغلال العشوائي للأراضي.
- حماية المساحات الرعوية والعمل على تجهيزها.
- إشراك سكان السهوب وتعبئتهم في جهود التنمية المحلية.
- إنشاء مراكز للحياة وترقيتها.
- تعزيز الأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة ذات الاستهلاك المنخفض للمياه، مع التركيز على الأنشطة المهيكلية والمقاولاتية.
- تطوير وتحديث البنية التحتية للنقل البري، السكك الحديدية، والنقل الجوي.
- تحسين البنية التحتية المرتبطة بالتعليم المهني والبحث العلمي.
- تعزيز البنية التحتية للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام.
- تنفيذ مشاريع في مجالي التربية والصحة.
- الحفاظ على التراث الثقالي والعمل على تطويره.
- رصد ومتابعة تطورات المجال السهبي باستمرار.
- 4.4. إستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في إقليم الجنوب
- تعزيز الموارد الطبيعية والمائية.
- حماية النظم البيئية في الصحارى والواحات.
- دعم الزراعة في المناطق الصحراوية وتطوير الواحات.
- استصلاح الأراضي الجديدة وتهمين الزراعة من خلال برامج عقلانية لاستغلال الموارد المائية الباطنية على المدى الطويل.
- تجهيز المناطق الرعوية وحمايتها.
- تحديث وتطوير البنية التحتية للمواصلات، بما في ذلك النقل البري، السكك الحديدية، والنقل الجوي.

- تحسين الوضع الاجتماعي من خلال مشاريع في مجالي الصحة والتعليم.
- تطوير الأنشطة الاقتصادية الملائمة لظروف هذه المناطق.
- لذا يركز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على توفير الشروط الأساسية التي تساهم في ترقية السياحة بشكل مباشر وغير مباشر. يشمل ذلك تأمين البنية التحتية الأساسية، مثل الإقامة، التنقل، الاتصال، الأمن الصحي، والغذاء، التي تعد من المعايير الأساسية لاختيار الوجهة السياحية.
- 5. إستراتيجيات وآليات تطوير واستدامة السياحة المحلية في الجزائر
- تساهم الاستراتيجيات التي وضعتها الجهات المعنية بشكل مباشر في تعزيز فعالية المنتج السياحي الوطني الجزائري، كما تساهم في تحسين الصورة العامة للسياحة في الجزائر. وتعد هذه العناصر أساسية لنجاح استراتيجية التنمية السياحية، شريطة أن تؤدي السلطات العمومية المركزية والمحلية الأدوار الموكلة إليها، وتشمل هذه الأدوار ما يلي:
- 1.5. التسويق السياحي
- يعرف التسويق السياحي بأنه التنفيذ المنظم والمنسق للسياسات السياحية من خلال المؤسسات والهيئات السياحية، سواء كانت حكومية أو خاصة، وعلى المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. يهدف التسويق السياحي إلى تلبية احتياجات الأسواق السياحية المستهدفة وتحقيق عائد مناسب، سواء من خلال تقديم الخدمات، أو زيادة النمو السياحي، أو تحقيق دخل سياحي.
- يُعتبر التسويق السياحي نشاطاً تقنياً وإدارياً تقوم به المؤسسات السياحية محلياً ودولياً لتحديد الأسواق السياحية، وفهم احتياجاتها، والتأثير عليها بهدف تعزيز النمو السياحي. كما يسعى إلى تحقيق التوافق بين المنتج السياحي ودوافع ورغبات الفئات المستهدفة في الأسواق المختلفة.
- 1.1.5. أهداف التسويق السياحي
- إرضاء السائح من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية تتماشى مع توقعاته وأذواقه.
- تفعيل الاقتصاد التشغيلي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- تمكين المؤسسات السياحية من تحقيق أرباح مع تعزيز صورتها الإيجابية في السوق.
- توفير خدمات سياحية مميزة بأسعار معقولة وتنافسية.
- 2.1.5. ركائز التسويق السياحي
- يعتمد التسويق السياحي على ثلاث ركائز رئيسية:
- دراسة رغبات وحاجات وأذواق المستخدمين في الأسواق المستهدفة، سواء محلياً أو خارجياً.
- تحديد مستوى الإشباع الذي تحققه المؤسسة الإنتاجية أو التسويقية أو كلاهما.
- توجيه الأنشطة والجهود داخل المؤسسة بإشراف الإدارات العليا لتحقيق الأهداف المرجوة. (عبيدات، 2008، صفحة 16)
- تبرز أهمية التسويق السياحي من خلال عدة عناصر رئيسية، وهي:
- **دراسة سلوك المستهلك:** يساعد فهم سلوك المستهلك على تحديد توقعاته واحتياجاته بدقة، مما يسهل تقديم منتجات سياحية تلبي رغباته.
- **زيادة التنافسية:** يساهم التسويق السياحي في تعزيز المنافسة بين المؤسسات السياحية، مما يدفعها لتقديم خدمات مميزة بأسعار تنافسية.
- **تسهيل تخطيط المنتج السياحي:** يساعد في تصميم منتجات سياحية تلائم احتياجات السوق المستهدفة.
- **تحديد الأسعار وضبطها:** يعمل التسويق السياحي على تحديد أسعار دقيقة ومصدقية أكبر، من خلال تحليل ظروف السوق المتغيرة.
- **تعزيز الترويج:** تلعب الاستراتيجيات التسويقية دوراً كبيراً في التأثير على المستهلكين، حيث تكون الإعلانات والحملات الدعائية أدوات فعالة للتأثير على سلوكهم.
- 3.1.5. وظائف التسويق السياحي
- يحقق التسويق السياحي ثلاث وظائف أساسية:
- 1. **الاتصال:** التأثير على المستهلكين لإقناعهم بملاءمة الخدمات السياحية لتوقعاتهم واحتياجاتهم من خلال استراتيجيات فعالة وموجهة.
- 2. **التنمية:** المساهمة في تخطيط وتنمية وجهات سياحية جديدة، مما يعزز فرص التوسع في القطاع السياحي.
- 3. **المراقبة:** استخدام الإمكانات السياحية المتاحة بشكل فعال لضمان تحقيق الأهداف المرجوة والحفاظ على استدامة النشاط السياحي.
- 2.5. التخطيط السياحي
- تتطلب التنمية السياحية اتباع أسلوب علمي وعملي يهدف إلى تحقيق أقصى معدلات النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقصر وقت ممكن. لذا، تُعد هذه العملية ضرورة أساسية لتنمية السياحة بشكل رشيد ومستدام، في مواجهة التنافس العالمي والسوق السياحي الدولي. يهدف تخطيط التنمية السياحية إلى وضع برامج لاستخدام المناطق والأماكن سياحياً، ثم تطويرها لتصبح مراكز سياحية متميزة تجذب السياح، سواء بشكل مباشر أو عن طريق الإعلان السياحي وغيره من أساليب الاتصال التسويقي.

• **توفير التمويل والمزايا للمستثمرين:** بتسهيل الحصول على القروض البنكية وتوفير التمويل المناسب، وذلك بالنظر إلى طول فترة العوائد الاستثمارية في القطاع السياحي.

• **مرافقة المستثمرين السياحيين:** من قبل المصالح المكلفة بالسياحة على المستوى المحلي في جميع مراحل المشاريع، بما في ذلك تقديم النصائح والمعلومات اللازمة ومتابعة الملفات الاستثمارية.

• **استثمار في إعادة تأهيل المؤسسات الفندقية:** من خلال برامج إعادة التأهيل للمؤسسات الفندقية التي نجحت أو تقدمت بطلباتها لهذا الغرض.

• **تحسين جودة الخدمات في مراكز الإيواء:** من خلال التركيز على تنوع الطبخ المحلي التقليدي وتحسين مستوى الخدمة في المطاعم والفنادق.

• **الاهتمام بمشاكل المهنيين في قطاع الفنادق والإطعام:** مع التركيز على النشاطات الترفيهية والرياضية والخدمات السياحية.

• **تحمل الدولة تكاليف الدراسات التقنية والإشهار:** لتسويق المشاريع السياحية وتقديم امتيازات جبائية للمستثمرين في هذا المجال.

• **تفعيل نشاط الوكالات السياحية:** ومنحها الفرصة للعمل بشكل مهني وفعال كوسيط تجاري وإعلامي، مع توسيع نطاق عملها ليشمل أكثر من مجرد بيع تذاكر السفر وتنظيم الرحلات.

• **توسيع شبكات النقل والمواصلات:** بما في ذلك شركات نقل السياح والمواصلات العامة، مما يساهم في تعزيز المنتج السياحي المحلي.

• **تنظيم مهنة الإرشاد السياحي:** من خلال إصدار القوانين التي تنظم نشاط المرشدين السياحيين لضمان تقديم خدمة مهنية وفعالة في التعريف بالمواقع السياحية.

• **تشجيع الصحافة الوطنية المتخصصة:** على نشر مقالات إعلامية عن السياحة في الجزائر، وتقديم تحفيزات لزيادة الوعي السياحي.

• **تفعيل دور الممثلات والقنصليات:** لتسويق صورة الجزائر السياحية في الخارج.

• **استخدام التكنولوجيا الحديثة في الترويج السياحي:** مثل إنشاء منصات على الإنترنت لعرض الفرص السياحية، وتسهيل الحجوزات والدفع الفوري، مما يساعد السياح على اكتشاف المواقع السياحية افتراضياً قبل اتخاذ قرار السفر

6. مناقشة النتائج

تعتبر السياحة من القطاعات الاستراتيجية الحيوية التي تعتمد

تتضمن عملية تطوير السياحة عدة خطوات مترابطة ومتسلسلة، هي كالتالي:

1. **تحديد الأهداف الأولية** وإعداد الدراسات الأولية التي يمكن تعديلها بناءً على التغذية الراجعة.

2. **تقييم الوضع الراهن** للمنطقة السياحية وجمع المعلومات المتعلقة بها.

3. **وضع السياسات** وإعداد خطة سياحية شاملة.

4. **تنفيذ الخطة** باستخدام التوصيات والوسائل المحددة في المرحلة السابقة.

5. **متابعة وتقييم الخطة السياحية** وتعديلها بناءً على التغذية الراجعة إذا استدعى الأمر ذلك.. (غنيم و سعد، 2003، ص 71-72)

3.5. مقومات تفعيل التنمية السياحية المحلية في الجزائر

للهوض بقطاع السياحة، لا يكفي الدور الذي تلعبه السلطات الحكومية والجماعات المحلية فقط، بل يتطلب الأمر تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، سواء كانت قريبة أو بعيدة. وهذا يستدعي تفعيل دور المستثمرين السياحيين، وأصحاب الفنادق والمركبات السياحية، وكالات السياحة والسفر، بالإضافة إلى شركات نقل المسافرين والسياح، والمرشدين السياحيين، ووسائل الإعلام، والصناعات التقليدية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكننا اختصار هذه الجهود في المحاور الأساسية التالية:

• **إنجاز البنى التحتية للاستثمار السياحي:** وتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية للمستثمرين في القطاع السياحي، مما يساهم في تحقيق أفضل أداء للمشاريع الفندقية والسياحية. يتطلب ذلك إرادة سياسية من السلطات العمومية لدعم الاستثمار السياحي.

• **توفير العقار السياحي:** من خلال تخصيص الأراضي لاستقبال المشاريع السياحية وتطبيق الأدوات القانونية المتعلقة بالتهيئة على المستوى المحلي.

• **تخصيص مناطق للتوسع السياحي:** لاستقبال المشاريع السياحية المتكاملة، بما في ذلك التجهيزات الترفيهية والرياضية والتجارية. تتمتع الجزائر بعدد من المناطق المتاحة لهذه المشاريع، إلا أن العديد منها لم يتم استغلاله بشكل كاف.

• **دراسة تخصيص الأراضي:** لتخصيص قطع أراض لاستقبال المشاريع الفندقية والترفيهية عند إعداد مخططات التوجيه الخاصة بالبلديات السياحية.

• **تشجيع السلطات المحلية على دعم الاستثمار:** من خلال اللجان الولائية لتوطين وترقية الاستثمار (CALPIREF)، مما يساهم في تحسين قدرات الإيواء وتقديم خدمات أفضل.

- توصيات الدراسة

من أجل تحقيق الأهداف التي وضعتها السلطات الحكومية لتنمية السياحة الداخلية، يجب على الدولة أولاً أن تعمل على تعزيز دور الجماعات المحلية، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- رقمنة القطاع السياحي: يجب على الدولة إطلاق منصة وطنية رقمية مخصصة للترويج للسياحة المحلية، تشمل معلومات متكاملة عن الوجهات، الحجوزات، الفعاليات، والخدمات المتوفرة. هذه المنصة ينبغي أن تكون متعددة اللغات وتدعم أدوات الذكاء الاصطناعي لتخصيص التجربة السياحية.

- إنشاء تطبيق موحد للسائح المحلي والدولي: تطبيق ذكي يحتوي على خرائط تفاعلية، خدمات الحجز، مراجعات الزوار، معلومات الأمان، والأماكن القريبة من السائح، مع إمكانية الدفع الإلكتروني وإمكانية الوصول دون اتصال بالإنترنت.

- إدراج الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي (AI & VR): تقديم جولات افتراضية للمواقع السياحية عبر نظارات الواقع الافتراضي في مكاتب السياحة والفنادق الكبرى، مع تطبيقات ذكاء اصطناعي تقترح الوجهات حسب اهتمامات السائح

- تجنيد جهود السلطات العمومية والجماعات المحلية: يجب تفعيل النشاط السياحي من خلال وضع آليات قانونية وعملية تساهم في خلق بيئة ملائمة لعمل المتعاملين في القطاع.

- صياغة قوانين جديدة: يجب وضع قوانين تتيح للجماعات المحلية حرية المبادرة والتحرك، مع ضمان استقلاليتها المالية لتسهيل وضع وتنفيذ المشاريع السياحية التي يمكن أن تساهم في خلق الثروة وتنمية القطاع السياحي في الجزائر.

- إيجاد ديناميكية تنسيقية: من المهم التنسيق بين جميع الأطراف المعنية داخل القطاع السياحي ومع القطاعات الأخرى، في إطار العمل الحكومي المخطط له من قبل السلطات المركزية والجماعات المحلية.

- تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: يجب تفعيل الاستراتيجية الخاصة بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من أجل النهوض بكل من السياحة الأجنبية والمحلية.

- إنجاز البنى التحتية للاستثمار السياحي: يتعين العمل على بناء وتطوير البنية التحتية اللازمة للاستثمار السياحي وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية لمستثمري القطاع.

- توفير العقار السياحي: يجب تخصيص الأراضي لاستقبال المشاريع السياحية، وتوفير الأدوات القانونية للتهيئة على المستوى المحلي، مع تخصيص مناطق للتوسع السياحي.

- تخصيص مناطق للتوسع السياحي: ينبغي تحديد مناطق تسمح بإنشاء المشاريع السياحية المتكاملة التي تشمل تجهيزات رياضية وترفيهية وتجارية.

عليها العديد من الدول لتحقيق التنمية، والجزائر، مثل غيرها من الدول، تسعى للنهوض بهذا القطاع بهدف تقليل الاعتماد على المحروقات وتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من مكانة السياحة الكبيرة في الجزائر مقارنة بباقي القطاعات، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد السياحية، وهو ما يعتمد بشكل أساسي على الدور الذي يمكن أن تلعبه الجماعات المحلية. لكن، تواجه هذه الجماعات نقصاً في الآليات القانونية والمادية والبشرية اللازمة لتطوير وترقية هذا القطاع. وعليه، يمكن استخلاص النتائج التالية:

• **عدم إشراك الجماعات المحلية في وضع المخططات السياحية:** على الرغم من منح المشرع الجزائري حق التخطيط المحلي للجماعات المحلية في إطار مخططات التهيئة العمرانية، إلا أن عملية التخطيط تبقى محصورة في يد الوزارة الوصية بسبب مركزية اتخاذ القرارات. هذا يقلل من استقلالية وصلاحيات الجماعات المحلية، مما يضعف قدرتها على النهوض بالسياحة الداخلية، وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

• **عدم استغلال الإمكانيات السياحية المحلية:** تعاني الجماعات المحلية من غياب المخططات المحلية لترقية النشاط السياحي، كما يتم إهمال قطاع الصناعات التقليدية، مما يقلل من قدرة هذه الجماعات على تعزيز السياحة الداخلية. هذا التقاعس يحد من نجاح استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر، مما ينفي صحة الفرضية الثانية.

• **غياب الوعي بأهمية السياحة:** إن نجاح السياحة يعتمد أساساً على وعي الأفراد بأهمية هذا المورد، وهو ما يظل غائباً عن غالبية المواطنين الجزائريين، بالإضافة إلى ضعف الدور الذي تلعبه الجمعيات السياحية في تعزيز هذا الوعي.

• **فشل الإدارة المركزية والجماعات المحلية في تطوير السياحة:** فشلت الإدارة المركزية والجماعات المحلية في جعل السياحة مصدراً مهماً لتكوين رأس المال، مما يساهم في تطوير المدن والمناطق السياحية وتحسين مستوى المعيشة للسكان وتوفير فرص العمل، على غرار ما يحدث في المدن السياحية في دول أخرى.

7. خاتمة

تهدف الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة المحلية إلى وضع الأسس اللازمة لترقية السياحة بفعالية، من خلال تعبئة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطات الحكومية، الجماعات المحلية، المستثمرين السياحيين، منظمات المجتمع المدني، وأفراد المجتمع. يركز هذا الجهد على توفير الهياكل الأساسية والضروريات اللازمة لتقديم منتج سياحي عالي الجودة وقادر على المنافسة، يلبي احتياجات السائح الجزائري المقيم وغير المقيم، وحتى السائح الأجنبي. يتم ذلك من خلال تحسين مرافق الإقامة، وسائل التنقل، خدمات الاتصال، وضمان الأمن الصحي والغذائي، وهي جميعها عوامل أساسية في اختيار الوجهات السياحية.

تضارب المصالح

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

المصادر والمراجع

- CENEAP. (2008). دراسة حول السياحة المحلية الجزائر. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والتحليل حول السكان والتنمية CENEAP.
- الأمين شريط حسين. (2015). ، فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسويق والعلوم التجارية، العدد 131.
- (1990). المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران. ضمن قانون 9029 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 م والمتعلق بالتهيئة والعمران PDAU.
- (2008). المركز الوطني للدراسات والتحليل حول السكان والتنمية CENEAP. الجزائر: دراسة حول السياحة المحلية الجزائر.
- حسين الأمين شريط. (2015). فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسويق والعلوم التجارية العدد 14، ص: 136-173.
- خالد كواش. (2004). أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر3.
- دلال عبد الهادي. (2006). اقتصاديات صناعة السياحة. الإسكندرية، مصر: دار الفتح للطباعة والنشر.
- عبد القادر عوينات. (2013). السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات 2000-2025م، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر 03.
- عثمان محمود غنيم، وبنيتا نبيل سعد. (2003). التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل. مصر: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
- لطفي مخزومي وفيروز زروخي وعقبة عبد اللاوي. (2020). السياحة الداخلية في الجزائر: واقعها وسبل تطويرها. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 11، العدد 01.
- محمد عبيدات. (2008). التسويق السياحي حل سلوكي، الطبعة الثالثة. الأردن: دار وائل للنشر.
- بوعفارة، ف.، و بوكرازة، ه. (2020). السياسات السياحية في الجزائر: المؤهلات، الفاعلون، مجالات التوسع والمواقع السياحية في ولاية قسنطينة. مجلة العلوم الإنسانية، 31(4)، 415-428.
- ارابط مباشر: <https://revue.umc.edu.dz/h/article/view/3510>
- سعدي، ر. (2024). ترقية قطاع السياحة في الجزائر: الدروس المستفادة من التجربة الصينية (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3).
- ارابط مباشر: <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/9623>
- دجنان، أ.، و حيرش، ز. (2024). السياحة في الجزائر: الوضع الحالي وآفاق التنمية في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2030. دراسات اقتصادية، 23(2)، 432-454.
- ارابط مباشر: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/240300>

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

محمد زهير بودراع، مراد بن جلول (2025)، السياسات العمومية وأهميتها في ترقية السياحة المحلية في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 17، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 183-192

- دراسة تخصيص أراضٍ للمشاريع الفندقية والترفيهية: يجب أن تشمل المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير تخصيص قطع أراضٍ لاستقبال المشاريع الفندقية والترفيهية، مع إشراك مصالح التعمير على مستوى البلديات ذات الطابع السياحي.

- تشجيع السلطات المحلية على دعم الاستثمار: ينبغي أن تعمل السلطات المحلية والولائية على تحفيز المستثمرين في قطاع السياحة، من خلال اللجان الولائية لتوطين وترقية الاستثمار والضبط العقاري (CALPIREF)، مما يساهم في رفع قدرات الإيواء وتحسين الخدمات.

- توفير التمويل للقطاع السياحي: يجب تسهيل الحصول على القروض البنكية لمستثمري السياحة، خصوصاً بالنظر إلى طول مدة المردودية، مع تحديث آليات الاستثمار البنكي لمواكبة السياحة الحديثة.

- الاستثمار في إعادة التهيئة: يتطلب الأمر الاستثمار في إعادة تأهيل المؤسسات الفندقية التي استفادت من برنامج التأهيل أو تقدمت بطلباتها لذلك، مع تقديم برامج دعم ورفع مستوى المؤسسات السياحية.

- تحسين جودة الخدمات: من المهم تحسين نوعية الخدمات المقدمة في مراكز الإيواء والمؤسسات الفندقية والمطاعم، مع التركيز على تنوع الطبخ المحلي.

- الاهتمام بمشاكل مهنيي القطاع السياحي: يجب متابعة مشاكل وحاجيات مهنيي الفنادق والإطعام، وكذلك المؤسسات الترفيهية والرياضية، لتلبية احتياجاتهم وتحسين بيئة العمل.

- تكفل الدولة بتكاليف الدراسات والإشهار: يجب على الدولة تحمل تكاليف الدراسات التقنية والإعلانات للمشاريع السياحية، وتقديم امتيازات جبائية للمؤسسات التي تتعهد بإعادة التأهيل ورفع المستوى.

- تفعيل دور الوكالات السياحية: يجب منح الوكالات السياحية الفرصة للعمل بشكل مهني وفعال في ترويج القطاع السياحي، مع تعزيز دورها في تسويق المنتج السياحي.

- توسيع شبكات النقل: يجب مد شبكات النقل بكافة أشكالها في المناطق السياحية الداخلية، وتفعيل شركات نقل المسافرين والسياح، مما يساهم في تحسين المنتج السياحي.

- تنظيم مهنة المرشد السياحي: من الضروري إصدار تشريعات تنظم مهنة المرشدين السياحيين، لضمان تقديم خدمات احترافية في التعريف بالمواقع السياحية.

- استخدام التكنولوجيا الحديثة: يجب تفعيل التكنولوجيات الحديثة في مجال الإعلام والاتصال، لتسهيل تقديم العروض واستقبال الحجوزات على مستوى المؤسسات الفندقية والمطاعم ومراكز الترفيه. كما يجب تمكين السياح من زيارة المواقع السياحية افتراضياً قبل اتخاذ قرار شراء المنتج السياحي.